كـــــلام ابـــيـــض

أخطاء لا يمكن تبريرها

■ جلال حسن

حتى مع أقصى الضرورات لا يمكن تبرير أي خطأ، بل العمل على إيقافه ومنعه بشتى السبل. لأن أي خطأ ومهما كان طفيفاً أو ضعيفاً هو تجاوز على حقوق الآخرين، ويعد عملا شاذا وغير مرغوب فيه نهائياً وبكل الاحتمالات. بعض الأخطاء تجعلنا عاجزين عن الإصلاح، ليس لأنها أصبحت ظاهرة عامة يمارسها الجميع، بل غياب القانون والوعي والمعالجة.

أما إذا غاب القانون الذي يمثل المنع والحزم من اجل جعل حركة الحياة تسير بصورة طبيعية ويأخذ كل إنسان حقه واحترامه هنا يكون الوعي هو الرافض القاطع لأي خطأ يعيق حركة الحياة.

كل الأخطاء ابتكارات شخصية غايتها الأولى منفعة ذاتية على حساب الآخرين، وهذه الأخطاء مهما صغرت لكنها تشكل إعاقة في تمددها ونشازاً في تسطحها وتجاوزاً على دورة الحياة.الخطأ تصرف شديد الخصوصية لكنه يعم بتأثيره على الجميع وبلا استثناء.

في حياتنا اليومية نشاهد كثيرا من الأخطاء، أخطاء صغيرة وكبيرة تبدأ من الشارع العام من فوضى الكراجات، من أماكن توقف السيارات، من العبور، من سير السيارات، من أجور النقل.

لا يعقل أن يبرر تصرف سائق يسير عكس اتجاه السير بالشوارع الفرعية الضيقة بحجة قطع الطرق أو الزحامات، ولا يمكن أيضاً أن يبرر ما تقوم به بعض العوائل بالتجاوز على خطوط الشبكة الكهربائية وبأكثر من خط بحجة انقطاع التيار الكهربائي، ولا يمكن التجاوز على التخطيط العمراني في بغداد والمحافظات باستغلال الحدائق العامة وأملاك الدولة بحجة أزمة السكن، ولا يبرر عمل كل من يستغل الرصيف ليحجز له مكانا يعرض فيه بضاعته بل يقطع السير بحجة البطالة، ولا يمكن أن يبرر عمل كل من يهدر الماء الصالح للشرب على غسل السيارات أو رش الشوارع بجعل حنفية البيت مفتوحة بحجة النظافة.

هذه الأخطاء وغيرها هي نتائج لأسباب كثيرة ويشارك فيها الأكثرية بفعل بقاء الخطأ دون معالجة ودون وخز ضمير أو وجل ، وهناك أخطاء تنمو وتكبر وتتناسل وتولد أخطاءً جديدة أسوأ بكثير من الفعل الأول، نراها كل يوم فنذير وجوهنا صوب الناحية الأخرى لأن منظرها بشع ويثير القرف والإزعاج .

أخطاء ما انزل الله بها من سلطان، أخطاء تثير الفوضى والتعب والفراغ والملل، وتفقدنا النظام والاستقرار والمتعة والسعادة والشعور بالآدمية، ولكن هناك بعض الأخطاء يمكن إصلاحها بسهولة وهي بحكم تصرف الفرد الشخصي لأن القضية في النهاية هي السير باستقامة وهذا قانون الحياة، القانون الذي يعرفه الجميع هو كل من استقام بتصرفه وخلقه فانه لا يُخطئ أبداً.

jalalhasaan@yahoo.com

نائب هيئة استثمار ميسان لـ المدى:

الروتين وراء عزوف الشركات والوفود عن التقدم بمشاريع استثمارية بالمحافظة

□ ميسان / رعد شاكر

منذ سنتين تقريبا ولغاية الآن توافد الكثير من المستثمرين والشركات ورجال الأعمال من دول عدة على المحافظة وقد وقع بعضهم مذكرات تفاهم مع الحكومة المحلية في مجال أعمال استثمارية مختلفة ولكن لغاية اليوم لم تتجسد تلك الفعاليات على أرض الواقع. وعن أسباب تلكؤ الاستثمار وفعاليات هيئة استثمار ميسان. التقت "المدى" نائب رئيس الهيئة/يوسف ساري وسألته بدءا عن الأسباب الحقيقية لشلل الاستثمار إن صحت العبارة، فأوضح قائلا:

■ بداية أحب أن أشير إلى أن بعض الوفود زارت المحافظة لمجرد الاطلاع وآخرين حاولوا فعلا التقدم بمشاريع استثمارية متنوعة ولكن (شرّدهم الروتين) أما عن أسباب شلل الاستثمار فهي عديدة، في البداية كانت هنالك ثغرات في قانون الاستثمار وقد تم معالجتها من خلال تعديل هذا القانون قبل مدة، إضافة للمعوقات التي تفرزها القوانين الأخرى التي لها علاقة ما بمضامين قانون الاستثمار، ولأوضح المسألة أضرب لك مثلا، فقد توصلنا لتوافق مع أحد المستثمرين بخصوص تنفيذ أحد المشاريع في المحافظة ومنذ بداية العام الجاري ولغاية اليوم لم تكتمل ملفات معاملة المشروع لأن موظفي دوائر الدولة ذات العلاقة يخشون من إعطاء الموافقات النهائية متذرعين بعدم وجود تفاصيل دقيقة وتفسيرات محددة أو أن بعض فقرات القوانين التي لها علاقة بانجاز المعاملة تحتمل أكثر من تأويل! ولأوضح أكثر فمثلا مسألة تأجير الأرض للمستثمر بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة تقول نؤجرها بسعر السوق فيما تذهب جهات أخرى إلى غير ذلك ولم يتم تعيين آلية ما او تفاصيل محددة بخصوص تأجير الأرض للمستثمرين وهذا يعني أن هنالك منطقة فراغ في القوانين يجب أن تتم معالجتها قانونيا لتلافي اللجوء إلى الاجتهادات الشخصية في ردمها كما يجري الآن.هذا عدا الروتين السائد في دوائر الدولة وعموما فثقافة الاستثمار ثقافة جديدة على المسؤول الحكومي وتحتاج إلى زمن لتصل إلى مستوى النضج الفعال.

المستثمر المحلي

– وماذا عن أسباب عزوف المستثمر المحلي؟ وهل فعلا أن رأس المال المحلي متردد كما يشير البعض؟

■ الأسباب هي ذاتها التي أوضحتها لكم، أما مقولة أن رأس المال المحلي متردد فليست صحيحة دائما، وإلا بماذا نفسر إقدام رجال أعمال وشركات محلية على توظيف أموالها في مشاريع متعددة في ما يوصف بالمناطق غير المستقرة داخل البلد، والسبب برأيي، هو أن مردود هذه المشاريع وأرباحها كبيرة، إذن فالأرباح تدفع بالمستثمر لأن يغامر في سبيل تحقيقها واستطيع القول أن المستثمر المحلي لم يمتلك بعد الرؤية الصائبة فيما يخص الاستثمار ولم يستشرف آفاقه البعيدة والمستقبلية لأن تفكيره لا زال محصورا بتحقيق الربح السريع.

– سبق وأن أعلنتم عن وضع خارطة استثمارية جديدة للمحافظة فما هي أولويات المشاريع المطروحة للاستثمار ضمن هذه الخارطة؟

■ بالفعل تتضمن الخارطة الاستثمارية مجمل المشاريع التي تحتاجها المحافظة في مختلف المجالات وقد تم ترتيب الأولويات بعد دراسة مستفيضة للواقع واحتياجات المحافظة لمشاريع الخدمات والبنى التحتية مثل مشاريع الإسكان حيث تحتاج المحافظة إلى نحو ٦٣ ألف وحدة سكنية لمعالجة أزمة السكن كذلك من أولوياتنا مشاريع الفنادق وتدوير النفايات، وترتيب الأولويات لا يعني رفض أو تأجيل الموافقة من قبلنا على أي مشروع استثماري تتقدم به جهة ما في المجالات الأخرى، وللعلم فهنالك عدة مشاريع استثمارية من المؤمل الشروع بتنفيذها قريبا بعد استكمال الإجراءات الخاصة بها حيث هنالك مشروع إسكاني تقدمت به إحدى الشركات اللبنانية لإنشاء وحدات سكنية بطريقة البناء الأفقي في قضاء علي الغربي وناحية كميت تباع بالتقسيط على الموظفين كما لدينا مشروع زراعي متكامل على مساحة ٧٠ ألف دونم شمال مدينة العمارة تقدمت به أحدى الشركات المحلية إضافة لمشروع إنشاء مدينة ألعاب في مركز المحافظة وهذا المشروع بوشر به من قبل المستثمر ومن المؤمل إنجازه قريبا ولدينا مشاريع استثمارية أخرى مثل مشروع إنشاء مصفى نفطي.

مشاريع استثمارية.. تصوير: احمد عبدالله

جذب الاستثمار

– ما هي فعالياتكم في مجال تشجيع وجذب الاستثمار وما الذي تقدمه هيئتكم للمستثمرين؟

■ هنالك برامج وخطط نعمل على ضوئها لاستقطاب المستثمرين مثل الترويج للفرص الاستثمارية المتوافرة في المحافظة خلال زيارات وفودنا لباقي دول العالم إضافة لاستقبال ممثلي الشركات ورجال الأعمال والوفود الراغبة بالاستثمار وأحب أن أوضح أن عملنا هو التعريف بالفرص الاستثمارية وتقديم المساعدة والنصح للمستثمرين.

– وهل تتقاضون عمولة عن صفقات المشاريع الاستثمارية؟

■ كلا .. نحن هيئة حكومية مدعومة من قبل الدولة والحكومة المحلية وجميع خدماتنا للمستثمرين مجانية وهدفنا أو ربحنا الوحيد هو تحفيز حركة الاقتصاد في المحافظة وبما يوفر فرص عمل للعاطلين كما يرفع جزءا من الأعباء عن الحكومة في مجال تنفيذ بعض المشاريع التي من الممكن إنجازها عن طريق الاستثمار.

–ختاما هل لديكم خطوط حمراء على بعض المشاريع الاستثمارية في مجال الترفيه والسياحة مثلا ؟ كإنشاء ملهى ليلي أو ما شابه؟

■ لم يتقدم أحد بمثل هكذا مشاريع لغاية الآن، ومن الطبيعي أن يدرك المستثمر ويأخذ بالحسبان البيئة الاجتماعية ومنظومة عادات وتقاليد السكان هنا حين يفكر بمشروع استثماري معين لكي يضمن نجاحه.

الحالة الجوية

الطقس: مشمس
شروق الشمس: ٥:٤٩
درجة الحرارة العظمى : ٣٧ مئوية
درجة الحرارة الصغرى: ٢٢ مئوية
الرطوبة النسبية: ٢٧%
الضغط الجوي : ١٠٠٨
الرؤية: جيدة جدا

24 ساعة خارج بغداد

إدخال تقنية بطاقة المراجعة الالكترونية في واسط

□ واسط / حيدر الخزرجي

باشرت صحة محافظة واسط بالعمل بنظام البطاقة الالكترونية لمرضى المحافظة الذين يراجعون المستشفيات، والتي تعمل وفق نظام بطاقة المراجعة الالكتروني في مستشفى الزهراء التعليمي.

وقال د. ضياء الدين جليل مدير عام صحة واسط وكالة لـ(المدى) أمس سيتم العمل وفق هذا النظام بربط جميع العيادات الاستشارية في المستشفيات والأقسام، إذ سيتم إدخال البيانات الكاملة للمراجعين والتي تتضمن (اسم المريض ــ العمر ــ التشخيص ــ العلاج) ، مبينا أن الهدف من إتباع هذه التقنية، من اجل تنظيم عملية دخول المرضى إلى المستشفيات والسيطرة على توزيعهم على الأقسام ومن ثم تقليل الزخم الحاصل على قاطعي التذاكر ومن ثم تنظيم عملية توزيع العلاج على المرضى.

وفي سياق آخر أعلن في مديرية صحة محافظة واسط عن تواصل العمل في بناء مشروع مركز الحروق التابع إلى مستشفى الزهراء التعليمي في المحافظة وبسرعة انجاز كبيرة.

صرح بذلك معاون مدير عام دائرة صحة المحافظة لـ(المدى) أمس قائلا إن العمل جار و مستمر وبسرعة كبيرة في إنشاء مركز الحروق التابع إلى مستشفى الزهراء التعليمي في الكوت.

مبينا أن المركز يتكون من ثلاثة طوابق تشمل غرفا متعددة وصالات عمليات خاصة بالحروق فضلا عن مختبرات وكل ما يستلزم من الأمور الفنية والتقنية ووحدات وشعب متخصصة بالحروق في المركز.

يذكر أن المركز ينفذ على مساحة قدرها (١٧٥٠) مترا مربعا ويشمل ثلاثة طوابق وبكلفة مالية بلغت ست مليارات وثلاث مئة وثلاث وثلاثين مليون دينار عراقي، وحدد بمدة انجاز لا تزيد عن (٥٤٠) يوما.

دورات لإعداد مدربين في مجال التعداد السكاني

□ الناصرية / حسين العامل

تتواصل في محافظة ذي قار أعمال الدورة التدريبية الخاصة بتدريب ٢٠٠ مدرب في مجال التعداد السكاني وإحصاء المساكن وذلك للإشراف على تدريب ١١ الف عداد من المقرر أن يشاركوا في عملية التعداد السكاني في المحافظة. وتهدف الدورة التي تتواصل على مدى ١٥ يوما الى إعداد مدربين ومساعديهم للقيام بتدريب العدادين في محافظة ذي قار الذين تقدر اعدادهم بـ ١١ الف عداد حيث تتولى كوادر تدريبية مركزية ومحلية تدريب المشاركين في الدورة التدريبية الذين يبلغ عددهم ٢٠٠ متدرب.

وقال المعاون الإداري لمحافظ ذي قار علي فهد الشرشاب خلال زيارته التفقدية للمتدربين في المركز الثقافي في الناصرية:

إن هذه الزيارة جاءت لمتابعة سير العمل وتهيئة المستلزمات الضرورية لإنجاح التعداد العام للسكان لما له من أهمية في توفير البيانات اللازمة والمهمة في وضع خطط مستقبلية للنهوض بالبلد اقتصادياً واجتماعياً. ودعا الشرشاب السكان المحليين الى التعاون التام وتزويد العدادين بالمعلومات الصحيحة كونها تصب في خدمة المواطن العراقي ومصلحة البلاد.

كربلاء تحذر الشركات من التلكؤ بتنفيذ المشاريع

□ كربلاء / مراسل المدى

حذر محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر من تعرض الشركات المحلية التي تتأخر في انجاز مشاريعها أو تتلكأ إلى المساءلة القانونية وسحب المشروع المحال إضافة إلى حرمانها من تنفيذ أي مشروع مستقبلا كونها ستوضع في القائمة السوداء.

وأضاف الهر لـ(المدى) أمس أن الكثير من المشاريع يصيبها التلكؤ أو التأخير لأسباب عائدة إلى الشركة المنفذة أو المقاول دون وجود أعذار واقعية وإذا ما تم السكوت على مشروع أو مشروعين فان ذلك يعني السكوت على عشرات المشاريع التي تنفذ الآن والتي قسم منها لم ينجز رغم مرور أكثر من عامين على البدء بتنفيذها.. مشيرا إلى أن كربلاء تشهد مدنها وقراها وشوارعها تنفيذ المئات من المشاريع وفي مختلف القطاعات الخدمية سواء كانت صحية أو بلدية أو ماء أو مجاري أو كهرباء وحتى المشاريع الزراعية التي أعادت جزءا من واقع كربلاء الزراعي الذي كانت عليه في سبعينيات القرن الماضي. مبينا أن هذه المشاريع التي تنفذ تصل كلفها إلى مليارات الدنانير..موضحا أن هناك مشاريع تم انجازها في الوقت المحدد لها ووفق الشروط التي أبرمت بين الطرفين ومنها مشاريع طرق ومدارس ومجسرات وشبكات ماء إلا أن هناك مشاريع لم تزل تراوح في مكانها ولم تحقق أي تقدم ومنها مشروع مرآب كربلاء الدولي ومشروع الماء ومشروع المصفى والكهرباء ومشاريع مدارس لم تنجز رغم اقتراب بدء العام الدراسي الجديد أو مشاريع طرق في أحياء شعبية تسببت بحصول غضب المواطنين و زحامات مرورية كبيرة. وأشار إلى أن هذه الشركات تتحمل المسؤولية القانونية إذا ما تأخرت في انجاز المشاريع وسنحاسبها وفق الطرق القانونية إذا ما تلكأت في التنفيذ خلال الفترة المقبلة وسوف تتحمل التبعات القانونية كافة بما فيها الغرامات التأخيرية، وسنضع هذه الشركات ضمن اللائحة السوداء التي تضم عددا كبيرا من الشركات التي لن تحال عليها المشاريع في المستقبل.

طلبة جامعيون .. تصوير: ادهم يوسف

إتلاف مواد غذائية فاسدة

□ الديوانية / الإعلام العراقي

نفذت فرق الرقابة الصحية التابعة لدائرة صحة محافظة الديوانية حملة للحد من انتشار المواد الغذائية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك البشري.

وقال مسؤول شعبة الإعلام في صحة الديوانية احمد البديري بحسب وكالة أنباء الإعلام العراقي أمس إن "هذه الحملة تضمنت إتلاف (٥) أطنان من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري، وإن المواد التي تم إتلافها تضمنت لحوماً مختلفة الأنواع شملت الدجاج المستورد وأسماكاً مجمدة ولحوماً حمراء فضلاً عن منتجات الدواجن الأخرى و كميات كبيرة من الألبان والاجبان الإيرانية الصنع".

مبينا أن هذه الحملة تأتي لتوفير الأمن الغذائي للمواطن ومنع استغلال التجار من ضعفاء النفوس من استغلال المواطنين .

تحذير من تحويل أراضي الزبير إلى مقالع

□ البصرة / الإعلام العراقي

حذر عضو في المجلس المحلي لقضاء الزبير أمس من مغبة الاستمرار في نهج سياسة تحويل الأراضي الزراعية في مدينة الزبير إلى مقالع.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في المجلس مهدي ريكان بحسب وكالة أنباء الإعلام العراقي امس ان تحويل الأراضي الزراعية في القضاء إلى مقالع تسبب بهدر وتخريب في الثروة الوطنية وأتلاف للاقتصاد العراقي ومخالفة لتوجهات الدولة في تنمية القطاع الزراعي والنهوض به.

وأضاف أن اغلب الأراضي المتجاوز عليها هي قريبة من مركز المدينة وهي من ضمن المساحات المخطط لها في توسيع الزبير من جهة الشمال. وأشار إلى أن دائرة الأملاك في محافظة البصرة تتحمل وحدها مسؤولية استمرار تحويل الأراضي الزراعية والتجاوزات الأخرى كونها الجهة التي تمنح الموافقات وعدم الممانعة في إتلاف الأراضي الزراعية،داعيا الجهات المعنية إلى التدخل لإيقاف التجاوزات التي تتسبب بتجريف الأراضي الزراعية والقضاء عليها نهائيا.

ملـفـات خـاصـة

العجيلي: خطة حكومية لفتح ١٥ جامعة في العراق

□ بغداد / زينب صنكور

قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد ذياب العجيلي ان للوزارة خطة لفتح ١٥ جامعة في العراق وتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

العجيلي قال في تصريح صحفي خص به (المدى) انه تم الموافقة على فتح ٨ جامعات، وستتم الموافقة، لاحقا، على الجامعات الأخرى من قبل مجلس الوزراء ولم يصادق عليها مجلس النواب لحد الآن بسبب وتعطيل مجلس النواب.

وأضاف العجيلي أن لدى الوزارة درجات وظيفية لخريجي الجامعات ضمن موازنة ٢٠١٠ لكن تم إيقافها من قبل البرلمان وسيتم العمل بها حال انعقاد جلسات البرلمان.

وبين أن هناك بعثات لجميع الأساتذة وطلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) لغرض الدورات التدريبية وتقديم البحوث وخاصة في الجامعات العلمية لاطلاع طلبة الدراسات العليا على المصادر العلمية واستخدام المختبرات والتعرف على مستوى جامعات العالم.

وأشار العجيلي إلى أن الجامعات العراقية اتخذت عدة خطوات لمواكبة التطورات العلمية والبحثية في العالم واعتمادها على معايير وضوابط تحدد مسار التعليم العالي في العراق، وكانت هناك زيارات من قبل متخصصين من بريطانيا الى بعض الجامعات العراقية وأيضا من جامعة الدول العربية، التي أشادت بمستوى الجامعات العراقية، مشيرا إلى أن استبيانا قامت به منظمة تعليمية في اسبانيا كشف أن بعض الجامعات العراقية تتواجد ضمن تصنيف ٨٠٠ جامعة يابانية وأمريكية.

وأضاف العجيلي انه تم تخصيص ميزانية للأقسام الداخلية خلال هذا الصيف وتم العمل بها بجدية في هذا الصيف ولدينا زيارات تفتيشية للأقسام الداخلية وتم تجهيز جميع الأقسام الداخلية بالأثاث وكل ما يحتاجه الطالب داخل القسم، وأصبحت هناك طفرة كبيرة جدا في التعليم بحيث الزيادة في دخول الطلبة إلى الجامعات تضاعف، فيما الأقسام الداخلية لا تتماشى مع عديد الطلبة الهائل، إذ أن نسبة تمويل الأقسام الداخلية محدودة وسعتها محدودة لهذا فان الأقسام لم تلب الحاجات الفعلية. لكن هذه السنة سيكون مستواها أفضل من السنين السابقة ومستعدة لاستقبال الطلبة للعام الدراسي الجديد الذي سيبدأ بعد أيام. وأشار العجيلي إلى أن هذه المشكلة لم تحل بشكل نهائي إلا إذا استطاعت الحكومة العراقية بناء أقسام داخلية في الجامعات العراقية، وهذا لا يمكن أن يتم خلال سنة او سنتين بالإضافة الى انه يحتاج إلى ميزانية خاصة لغرض إنشاء الأقسام.

5 X 5

إقراض أكثر من ٤٠ ألف مزارع بالقروض الميسرة

□ بغداد / المركز الوطني

أكدت المبادرة الزراعية إقراض أكثر من ٥٦٠ مليار دينار لنحو ٤٠ الف فلاح، في اطار دعم المزارعين، منذ منتصف العام ٢٠٠٨.

وقال مدير عام المصرف الزراعي محمد هادي الخفاجي، أمس: إن أكثر من ٤١ مليار دينار تم استرجاعها من تسديدات المزارعين، وتدويرها من جديد لإقراضها على المستفيدين، موضحا أن هذه القروض قدمت الى المزارعين من صناديق المبادرة الزراعية للحكومة خلال السنوات الثلاثة الماضية من دون فرض أية فوائد. من ناحيته أكد المدير التنفيذي للمبادرة الزراعية د. حسين جابر، بحسب المركز الوطني للإعلام، المضي قدما في تقديم المزيد من القروض الميسرة لصناديق المبادرة الزراعية بعد نجاح التجربة وانعكاسها إيجابا على توفر المحاصيل الزراعية المحلية، وتحديد الاستيراد بشكل كبير، بهدف تشجيع الفلاحين والمزارعين على الاستفادة من هذه القروض، بالرغم من تصاعد معدلات القروض على صناديق وصنوف الزراعة الموسمية والبيوت البلاستيكية ومشاريع الدواجن والصناعات التحويلية. وأشار جابر إلى استمرار صناديق المبادرة الزراعية بمنح القروض الميسرة لجميع الصناديق، عدا القروض الخاصة بتربية الحيوانات الكبيرة التي ستطلق بعد أن تكمل وزارة الزراعة عملية ترقيمها.

تأسيس ناد للبحارة

□ بغداد / سوا

أعلن وزير النقل السابق عامر عبد الجبار تأسيس ناد للبحارة يضم في عضويته آلاف العاملين في القطاع البحري ويرتبط بالشركة العامة للنقل البحري.

وقال عبد الجبار أثناء المؤتمر التأسيسي للنادي: إن النادي سوف يباشر اعتبارا من الشهر المقبل في منح جوازات سفر بحرية للبحارة العراقيين الذين يعملون لصالح شركات بحرية من القطاع الخاص. وقال مدير قسم الوكالات البحرية في الشركة العامة للنقل البحري عبد الكريم الجابري: إن النادي سوف يسعى إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع عدد من الأندية الأجنبية المماثلة، وأشار بحسب"راديو سوا" أمس إلى أن النادي الذي يعد الأول من نوعه في العراق سوف يحد من المشاكل التي يواجهها العاملون في القطاع البحري.

جدير بالذكر، أن العراق كان لغاية عام ١٩٨٦ يمنح جوازات سفر بحرية إلى البحارة الراغبين بالحصول عليها وفق شروط، لكن النظام السابق قرر لأسباب سياسية متعلقة بالحرب العراقية الإيرانية عدم السماح للعاملين في القطاع البحري الخاص الحصول على جوازات من هذا النوع، ما أسفر عن حرمان آلاف البحارة من العمل في القطاع البحري.

قرب وضع حجر الأساس لمشروع المدينة المائية

□ بغداد / الأمانة

أعلن أمين بغداد الدكتور(صابر العيساوي) أن أمانة بغداد ستضع الحجر الأساس لمشروع المدينة المائية شمال العاصمة بغداد خلال الأسابيع القادمة بعد المصادقة على المتطلبات المقدمة من قبل احد المستثمرين".

ونقل بيان أورده المكتب الإعلامي لأمانة بغداد أمس الأحد عن أمين بغداد قوله خلال ترؤسه اجتماعاً للجنة العليا للتصميم الأساس لمدينة بغداد "إن اللجنة صادقت على الطلبات المقدمة من احد المستثمرين لبناء مشروع المدينة المائية في منطقة الصابيات شمال العاصمة بمساحة (٣٥٠) دونماً " ، مشيراً إلى " تخصيص (١٠٠) دونم ضمن المشروع لبناء سكن عمودي بارتفاع (١٦) طابقا مع كامل البنى الارتكازية و (٢٥) دونما كـ(فلل) " ، مبيناً أن هذا المشروع سيكون واحداً من اهم المشاريع الترفيهية السكنية التي سيتم وضع حجر اساسه خلال الاسابيع القليلة المقبلة". واضاف " ان اللجنة صادقت على تغيير استعمال ارض بمساحة (٣٦٠) دونماً في منطقة (نعيرية وكيارة) على طريق محمد القاسم للمرور السريع لانشاء فعاليتين الاولى تمثل (٥٠٪) من المشروع لبناء مجمع سكني عمودي بارتفاع لا يقل عن (٨) طوابق لمنتسبي وزارة المالية والـ (٥٠٪) الأخرى ستكون مدينة ألعاب ترفيهية سيتم استثمارها من قبل أمانة بغداد ودائرة عقارات الدولة التابعة لوزارة المالية". وبين " أن اللجنة صادقت ايضاً على طلب وزارة المالية وهيئة استثمار بغداد على تغيير استعمال ارض بمساحة (٧٥) دونماً في منطقة العامرية ضمن قاطع بلدية المنصور لبناء مجمع سكني عمودي متكامل الخدمات".

مشيراً إلى "ان هذه المشاريع الثلاثة سيكون لها دور جيد في توفير وحدات سكنية للإسهام في حل أزمة السكن إضافة إلى تعزيز مكانة بغداد السياحية من خلال إنشاء مدن ومنتجعات ترفيهية حاوية على كل المتطلبات العصرية".

استيراد طائرات زراعية لمكافحة الآفات

□ بغداد / الإعلام العراقي

تعاقدت وزارة الزراعة على شراء سبع طائرات هيلكوبتر فرنسية الصنع متعددة الأغراض لاستخدامها في مجال مكافحة الآفات الزراعية. وقال مدير الطيران الزراعي الكابتن صفاء علي صالح بحسب وكالة أنباء الإعلام العراقي أمس أن وفدا من وزارة الزراعة قام بزيارة فرنسا مؤخرا ووقع عقدا مع شركة (ايرو كوبتر) الفرنسية لشراء سبع طائرات هيلكوبتر وتدريب الكادر الفني من طيارين ومهندسين وفنيين الذي سيعمل على الطائرات في جنوب إفريقيا في الفرع التابع للشركة إضافة إلى تأمين القطع والأدوات الاحتياطية للطائرات. وأضاف انه سوف يتم استلام أول طائرتين في موعد أقصاه الشهر الثالث من السنة القادمة بهدف اشراك الطائرات في حملة مكافحة الدوباس التي تصيب أشجار لنخيل.

الصحة توفر درجات وظيفية

□ بغداد / الإعلام العراقي

أعلنت وزارة الصحة عن توفر فرص لتعيين خريجي كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة و المعاهد الطبية وكليات التمريض وكليات التقنية الطبية واعداديات التمريض للعام الدراسي ٢٠٠٩– ٢٠١٠ الدور الأول على ملاك الوزارة.

وقال مصدر إعلامي في الوزارة بحسب وكالة أنباء الإعلام العراقي أمس: إن الوزارة دعت الراغبين بالتعيين الحضور إلى دائرة مدينة الطب قاعة الشهيد درب الموسوي في الساعة التاسعة صباحاً لغرض ملء استمارة الاختيارات او سحب الاستمارة. وأكد على تثبيت رقم هوية الأحوال على استمارة الاختيارات للراغب في التعيين وبحسب المواعيد المذكورة أدناه : أطباء الأسنان والصيادلة يومي ١٩–٢٠ /٩/ ٢٠١٠ . كليات الطب يومي ٢١-٢٢/٩/٢٠١٠ المعاهد الطبية وكليات التمريض والكليات الطبية التقنية واعداديات التمريض من ٢٦ إلى ٣٠/٩/٢٠١٠.